

Distr.
GENERAL

A/49/269
27 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

صون الأمن الدولي

مذكرة من الأمين العام

المحتوياتالصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		بلغاريا

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار ٨٤/٤٨ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المعنون "صون الأمن الدولي" الذي دعت فيه الجمعية في جملة أمور لدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها حول مواصلة النظر في مسألة صون الأمن الدولي.

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة، وجه الأمين العام في ٣ آذار/مارس ١٩٩٤ مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الأعضاء، دعاها فيها إلى أن تقدم في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ آراءها بشأن المسألة وفقا للقرار المذكور آنفا.

٣ - وقد تلقى الأمين العام حتى الآن ردا من بلغاريا. وسيصدر ما قد يرد من ردود أخرى بوصفه إضافات لهذه المذكرة.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بلغاريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تولي حكومة جمهورية بلغاريا أهمية كبيرة لمسألة صون الأمن الدولي، وترى أن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي من خلال الاحترام الكامل، من جانب جميع الدول، للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات ذات الصلة الأخرى بموجب القانون الدولي.

٢ - وانطلاقا من مسؤوليتها الأساسية المتمثلة في مساعدة المجتمع البلغاري في الانتقال من نظام دكتاتوري إلى نظام سياسي تعددي واقتصاد سوقي، ترى حكومة بلغاريا أن السلم والأمن الدوليين، يمثلان كلا لا يتجزأ وأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة السلم والعدل والاستقرار والأمن ينبغي أن تشمل ليس فقط المسائل العسكرية، وإنما أيضا ما يتصل بذلك من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية والإنمائية.

٣ - وبتوضيح آرائها بشأن النظر في مسألة صون الأمن الدولي، مثلما طُلب ذلك في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٨٤/٤٨ ألف، تود حكومة بلغاريا أن تؤكد على البعد السياسي والعسكري للأمن الدولي.

٤ - لقد نتج عن نهاية الحرب الباردة واختفاء المواجهة بين الكتلتين العسكريتين الرئيسيتين، تغيرات عميقة في الحالة الدولية مما يمثل تحديات جديدة للأمن والاستقرار الدوليين، ولا سيما لنظام الأمن الجماعي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة.

٥ - تشمل مجالات الاهتمام الدولي، التي يبدو أنها تتعلق على نحو متزايد بالجهود المنسقة لصيانة السلم والأمن المشترك من جملة أمور:

(أ) تسويات المنازعات الإقليمية بالسبل السلمية بناء على التطورات العملية والنظرية للدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، ضمن إطار العمل العالمي للأمم المتحدة والمحافل الإقليمية على السواء مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

(ب) الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل؛

(ج) بناء الثقة المتبادلة من خلال ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات منسقة لتعزيز الشفافية في الأسلحة ونقل التكنولوجيات المتقدمة في مجال التطبيقات العسكرية.

٦ - تؤيد جمهورية بلغاريا البيان الذي أصدره مجلس الأمن مؤخراً، بشأن عمليات حفظ السلم الرامية إلى زيادة القبول السياسي لكل واحدة من العمليات الجديدة وتحسين إدارتها. وتعتبر زيادة عدد موظفي حفظ السلم على نحو ملائم، وتوفير المرافق المادية الملائمة، وتوسيع شعبة التخطيط، وتعزيز وظائف البحوث والإعلام وتمتين قدرات الشؤون العامة المهنية، وتعزيز قدرات الشرطة المدنية وزيادة التدريب الفعال في المجالات التي ينبغي أن تبذل فيها الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، وتستطيع الأمم المتحدة زيادة تعزيز التعاون بين هيئات حفظ السلم وبين هيئات تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية.

٧ - يمثل إنعاش نزع السلاح طلباً رئيسياً آخر للبيئة الأمنية الجديدة. ويتعين مواصلة الجهود لضمان بقاء جميع الاتفاقات الحالية لنزع السلاح، للاستمرار، كنقطة انطلاق لزيادة تعزيزها وتوسيع نطاق تطبيقها.

٨ - لجميع الدول مصلحة مشتركة في منع نشوب حرب نووية، وفي تحقيق نزع سلاح نووي. ومما يتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى، في البيئة السياسية الحالية، أن تضطلع جميع الدول بمسؤولياتها لضمان صون الأمن الدولي في حدود أقل مستوى ممكن من الأسلحة والقوات المسلحة. وفي حين تقوم الدول الحائزة على أكبر ترسانات نووية وتستمر في تقديم أكبر المساهمات من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، يتعين تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ إجراء في هذا الصدد.

٩ - إن أحد العوامل الملزمة المهمة لعملية نزع السلاح النووي، هو نظام عدم الانتشار الذي يعالج الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة. وتعتبر معاهدة عدم الانتشار، هي حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وأساسا ضروريا للتدابير الأخرى للحد من الأسلحة وللتجارة الدولية في المواد والمعدات النووية على السواء. ويعتبر الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يتعين مدها بدون شرط وإلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، هدفا مهما آخر في هذا الصدد. ومثلما أعلن مجلس الأمن، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

١٠ - تدعو حكومة بلغاريا أيضا، إلى القيام سريعا بإبرام معاهدة لحظر شامل للتجارب ويحتاج المجتمع الدولي لمثل هذه المعاهدة التي ستجذب جميع الدول للانضمام إليها وتساهم في عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين ومنع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يواصل حديثا مفاوضاته بشأن هذه المعاهدة الشاملة، والتي يمكن التحقق منها دوليا، بغرض اتمامها على نحو ناجح وفي وقت مبكر.

١١ - من شأن وجود معاهدة متعددة الأطراف، غير تمييزية، ويمكن التحقق منها دوليا، وعلى نحو فعال، تحظر إنتاج المواد الانشطارية والأسلحة النووية، أو المواد التفجيرية النووية الأخرى، أن يشكل مساهمة كبيرة في عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه.

١٢ - وفي إطار تعزيز الأمن الدولي، ترى حكومة جمهورية بلغاريا، أن النقل على الصعيد الدولي، للمنتجات والخدمات والدراية الفنية في مجال التكنولوجيا الرفيعة، للأغراض السلمية، يعتبر أمرا مهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. ويتعين بذل كل جهد ممكن لاستخدام الموارد العلمية والتكنولوجية المكرسة حاليا للأغراض العسكرية، والأنشطة ذات الصلة بها، في مجالات أخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل وحماية البيئة، وكذلك للأغراض السلمية الأخرى. وكجزء من الحوار الجاري حاليا بشأن إطار عمل الشراكة من أجل السلم، تُعرب بلغاريا عن تقديرها للاتصالات الثنائية المتعلقة بالتحويل، لاستكشاف إمكانات إقامة مشاريع مشتركة أو أية أنواع أخرى من أشكال التعاون ذات المصلحة المتبادلة.

١٣ - توفر الآليات العالمية للأمم المتحدة محافل أخرى للتعاون. لذلك تؤيد بلغاريا النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى جميع الدول لكي تنظر في إيجاد طرق لتخفيف المشاكل المتعلقة بعملية الانتقال المؤلمة إلى عالم ما بعد مرحلة نزع السلاح.

١٤ - من جهة أخرى، تتحمل الدول المنتجة للأسلحة مسؤولية خاصة في أن تضمن أن كمية ونوعية صادراتها من الأسلحة، لا تساهم في عدم الاستقرار أو المنازعات في البلدان أو المناطق الأخرى أو في الاتجار غير المشروع في الأسلحة. وتتحمل الدول التي تملك أكثر الصناعات الدفاعية تقدما، وأكبر الدول المصدرة للأسلحة مسؤوليات خاصة.

١٥ - ساهمت جمهورية بلغاريا، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على مدى السنوات القليلة الماضية، بقدر كبير في استخدام إمكانيات تدابير بناء الثقة والأمن لتعزيز قضية الأمن والتعاون في أوروبا. وتم تعزيز التعاون العسكري الثنائي كذلك عن طريق الاتفاقات التي وقعتها وزارة الدفاع البلغارية مع نظيراتها في الاتحاد الروسي وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وتركيا ورومانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنمسا والهند وهنغاريا واليونان. وبناءً على هذه الاتفاقات، تنفذ سنويا خطط لبعض أنشطة التعاون العسكري مع تلك البلدان. وتعتبر التدابير الثنائية الإضافية البلغارية التركية والبلغارية اليونانية التي تم اعتمادها على مستوى رؤساء هيئات الأركان، طبقا لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٢، بشأن تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن، مساهمة كبيرة لتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

١٦ - تحتاج التحديات الجديدة لاتباع طرق ونهج متكاملة في معالجة القضايا المتعلقة بتحسين آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونظرا لأن الأمم المتحدة قد ترعرعت أثناء الحرب الباردة، فلا شك في أن آلياتها تحتاج لإعادة التقييم. وهناك حاجة لإيجاد نظام منسق يتيح للمجتمع الدولي معالجة القضايا الرئيسية لنزع السلاح والحد من الأسلحة والأمن على نحو معقول ومرن وفعال. وتؤيد بلغاريا فكرة مشاركة مجلس الأمن بشكل أكبر، في مسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة والأمن، ولا سيما في إنفاذ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وإدارة الأزمات.

١٧ - تعتبر الروح الجديدة للتعاون، والسائدة في الجمعية العامة وفي أجهزتها الفرعية، إنجازا كبيرا مما يؤكد زيادة الفعالية في عملها. ومن المؤكد أن الإصلاحات الجارية التي ترمي إلى زيادة ترشيد عمل وجدول أعمال الجمعية ولجانها الرئيسية، ستتيح للأمم المتحدة معالجة القضايا الجديدة الآخذة في الظهور والمتعلقة بالأمن.

١٨ - ستصدر حكومة جمهورية بلغاريا تعليمات لوفدها في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، لمواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء المهمة بشأن جميع مسائل الأمن الدولي المهمة المذكورة آنفا.

— — — — —